أثر تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على تدفقات الاستثمارات الأوروبية المباشرة نحو الجزائر:تحليل تقييمي في خضم الوضع الراهن لنوعية بيئة ممارسة الأعمال

Impact of the EU Partnership Agreement on Direct European Investment Flows towards Algeria: An Evaluation Analysis in the Current Situation of the Quality of the Business Environment

الدكتور سمير ميموني
mimounisami03@yahoo.fr
جامعة امحمد بوقرة – بومرداس-

الدكتورة قوسام بركنو
goussem99@yahoo.fr
جامعة الجزائر-3-

الملخص

سيحاول هذا المقال النظر في مدى التأثير الذي خلفه دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005 على تدفقات الاستثمارات الأوروبية المباشرة الواردة إلى الجزائر التي اعتبرتها الأخيرة بمثابة عاملا هاما في إنجاح مسار الشراكة في جانبها الاقتصادي وتحقيق أهدافها المنشودة. والذي يبدو من خلال تفحص ما تم استقطابه فعليا من هذه التدفقات خلال الفترة 2005-2016 انه كان دون المستوى المأمول من قبل الشريك الجزائري وبقيمة إجمالية لم تتجاوز8,66مليار دولار بمعدل867 مليون دولار سنويا.وذلك في ظل تواصل تدهور نوعية المناخ الاقتصادي الذي أنهكه ثالوث الريع- الفساد – واتساع رقعة الاقتصاد الموازي – مما أضر ببيئة الأعمال التي تعاني أصلا عديد العوائق رغم الجهود التي لا ينبغي إغفالها المبذولة في سبيل تحسين بيئة الاستثمار عبر وضع العديد من الأطر التشريعية والتنظيمية المشجعة له التي حملت معها العديد من التسهيلات والحوافز منذ سنة 1993.

الكلمات المفتاحية: اتفاق الشراكة، بيئة ممارسة الأعمال ، الاستثمار الأوروبي المباشر،الفساد، الحوكمة

Abstract

This article attempts to examine the impact of the partnership agreement with the EU in 2005 on the European direct investment flows to Algeria, which have been considered to be an important factor in the success of the partnership path in its economic aspect and the achievement of its objectives. By examining what was actually achieved from these flows during the period 2005-2016, it appears that it was below the expected level by the Algerian partner, with a total value of only $ 8.66 billion, at an annual rate of $ 867 million. Parallel to this, the quality of the economic climate has been eroded by the triad of rents economy, corruption and the expansion of the parallel economy, which affected the business environment that suffers already from many obstacles, despite the efforts made in order to improve the investment environment through the development of many legislative and regulatory frameworks that have came with many facilities and incentives since 1993 .

Key words: *partnership agreement, business environment, direct European investment, corruption, governance.*

مقدمة

من المؤكد أنه بعد مرور أزيد من عقد من الزمن على دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي(منذ سبتمبر 2005) لم تتمكن الجزائر من بلوغ ما رسمته من أهداف لنفسها من وراء انخراطها في مسار الشراكة مع الاتحاد وفي مقدمتها زيادة تدفقات الاستثمار المباشر القادمة من دول الأخير والتي لم تتجاوز قيمتها الإجمالية على مدار الفترة 2005-2016 قرابة 8,66 مليار دولار بمعدل 867 مليون دولار سنويا، وهو رقم يبقى بعيدا عن المأمول من قبل الجانب الجزائري الذي اعتبره هامشيا مقارنة بثقل العلاقات و حجم المبادلات التجارية القائمة بين الطرفين والتي صبت مكاسبها للجانب الأوروبي إذا ما تم استبعاد عنصر المحروقات من معادلة التبادل البيني، ناهيك عن أنه وضع البلد في ذيل ترتيب البلدان المتوسطية الشريكة على سلم استقطاب الاستثمارات الأوروبية والأجنبية بشكل عام على اعتبار أنه لم يتم جذب سوى 3,17% من تدفقات الاستثمار الأوروبي الداخل إلى دول الشراكة الأورومتوسطية رغم أنها تعتبر هي الأخرى قليلة الجاذبية للاستثمارات الأوروبية (ماعدا تركيا ودولة الاحتلال) و ما يعادل 0,24 % فقط من إجمالي استثمارات الاتحاد خارج حدود دوله خلال نفس الفترة.

فالخلل الواضح بين تدفق السلع والخدمات وتدفق الرأس المال من جانب الاتحاد الأوروبي الذي جعل الجزائر تسبق الدول المتوسطية الشريكة في سلم التجارة بدلا من نقل التكنولوجيا أو التكوين الرأسمالي شكل أحد أهم المآخذ التي سجلها الجانب الجزائري على الشريك الأوروبي الذي حمله مسؤولية عدم نجاح عملية الشراكة من منطلق أنه لم يحترم بحسبه التزاماته ولعل أهمها زيادة حجم الاستثمارات الأوروبية في مختلف المجالات والأنشطة الإنتاجية و الخدماتية.

بيد أنه مهما تعددت المآخذ والمبررات والتمسك بالذرائع للإيحاء بمسؤولية الاتحاد في عدم احترامه لالتزاماته تجاه الشريك الجزائري وهي فعلا قائمة، إلا أن ذلك لا يخفي مسؤولية الأخير في الإخفاق وعدم تحقيق المكاسب المنشودة والاستغلال الأفضل للمزايا التي أتاحها اتفاق الشراكة. فمن غير المنطقي إلقاء اللوم على المستثمرين بدلا إظهار الفرص الاستثمارية المتاحة في البلاد مع توفير بيئة مشجعة لممارسة الأعمال والاستثمار ودون أي عوائق.

ذلك أنه في ظل وجود مناخ اقتصادي سيئ فرضته السمات السلبية الرئيسية المميزة للاقتصاد الوطني الذي أنهكه ثالوث الريع- الفساد – واتساع رقعة الاقتصاد الموازي -، لم يشهد محيط الأعمال لأي تحسن يذكر من منطلق أنه لا يزال يعاني من العديد العراقيل التي تقف في وجه الاستثمار الخاص المحلي أو الأجنبي رغم الجهود المبذولة في سبيل تحسين بيئة الاستثمار عبر وضع العديد من الأطر التشريعية المشجعة له التي حملت معها العديد من أشكال التسهيلات والحوافز منذ إصدار المرسوم التنفيذي رقم93-12 المؤرخ في5 أكتوبر1993 والمتعلق بترقية الاستثمار والتي كانت أثرها الإيجابي محدودا لاسيما وأنها لم تكن خاضعة لرؤية إستراتيجية واضحة من منطلق أنها جاءت كمحصلة لرؤية سياسة بحتة أو فرضتها ظروف اشتداد ضيق

الحيز المالي للبلاد وتدهور الوضع الاقتصادي خلال فترات معينة مر بها الاقتصاد الوطني، وهو ما يفسر عدم استقرارها وتغييرها المتواصل مثلما يتجلى ذلك في الاتجاه نحو تشجيع الاستثمار الأجنبي وفتح الأبواب على مصراعيها في وجهه قبل العودة من جديد للتضييق عليه منذ تكريس قاعدة 49 -51 للاستثمارات الأجنبية بموجب المادة 58 من الأمر09 -01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 والمتضمن لقانون المالية التكميلي لتلك السنة تحت تأثير الوضعية المالية المريحة بفضل انتعاش المداخيل الريعية التي أغنت السلطات عن البحث عن مصادر تمويل خارجية بما فيها الاستثمارات المباشرة قبل أن تلجأ للتخفيف من الإجراءات البيروقراطية المفروضة على الرأس المال الأجنبي تحت ضغط تواصل انهيار أسعار النفط ولكن دون إلغاء القاعدة سابقة الذكر بموجب القانون رقم 19-09 المتعلق بترقية الاستثمار الصادر سنة 2016.[1]

عموما، سنحاول عبر محاور هذا المقال، النظر في مدى تأثير تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على تدفقات الاستثمار الأوروبي الوارد إلى الجزائر عبر إلقاء الضوء على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد مع تحديد لمكانة الاستثمار المباشر المتأتي من دول الاتحاد خلال فترة تطبيق الاتفاق المعني(2005-2016) والذي كان دون المستوى المطلوب كنتيجة لعدم جاذبية البيئة الاستثمارية المحلية مما يستدعي إجراء تحليل لواقع هذه الأخيرة من خلال قراءة في الأداء المسجل على مستوى بعض المؤشرات الدولية ذات الصلة مع تحديد لأهم القيود التي تكبح مسار الاستثمار المحلي وانسياب الرأسمال الأجنبي بما فيه الأوروبي إلى البلاد.

أولا: المضمون الاقتصادي لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وموقع الاستثمار الأوروبي المباشر فيه:

يعد الجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، المكون الأهم فيه مقارنة ببقية المحاور التي تضمنها، وهو ما نلحظه من خلال تخصيصه لخمسة أبواب كاملة له (الباب الثاني متعلق بتحرير التبادل التجاري الخاص بالمنتجات الصناعية والزراعية " المواد من 6 إلى 29"، والثالث بتجارة الخدمات " المواد من 30 إلى37، الرابع بالمدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة" المواد من 38 إلى46"، في حين تم تخصيص البابين الخامس "المواد من 47 إلى 66" والسابع "المواد من 79 إلى81" لتحديد أطر ووسائل التعاون الاقتصادي والمالي على التوالي) فضلا عن الملاحق والبروتوكولات الستة الملحقة بالاتفاق.[2]

كما أنه لا يختلف في حقيقة الأمر من حيث محتواه عن المضامين الاقتصادية والمالية لبقية اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها دول الضفتين الشرقية والجنوبية لحوض المتوسط المعنية بمسار الشراكة الأورومتوسطية وفق مقاربة برشلونة لسنة 1995 وباقي السياسات الأوروبية المكملة لها (سياسة الجوار والجوار المعززة سنتي 2004 و2011 والاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008) والتي جاءت في سياق مراجعة الاتحاد الأوروبي لأطر علاقاته مع الدول الشريكة استجابة للتحولات التي عرفتها المنطقة الأورومتوسطية والتي كانت مختلفة تماما عن الظروف التي صاحبت عملية انطلاق مسار برشلونة[3]. وهي المضامين التي يمكن استعراضها من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم01: المحتوى الاقتصادي لاتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية.

أهم الجوانب الاقتصادية الواردة في اتفاقيات الشراكة	الإجراءات والآليات المتبعة
رسوم على المنتجات الصناعية	تحريرها بالكامل أي إلغاء جميع الرسوم
الحصص من المنتجات الصناعية	إلغاء معظمها
الرسوم على المنتجات الزراعية	التخفيض على أساس التفاوض
الحصص من المنتجات الزراعية	التخفيض على أساس التفاوض
الفترة الانتقالية للتفكيك التعريفي	تصل إلى 12 سنة
التعاون الجمركي	نعم
قواعد المنشأ	تبني قواعد الاتحاد الأوروبي في هذا المجال
إجراءات المراقبة ومكافحة الإغراق	نعم
الخدمات	على مستوى منظمة التجارة العالمية
حقوق الملكية الفكرية	تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية
قواعد المنافسة	احترام توجهات السياسة الأوروبية في هذا المجال ، والتعاون والتنسيق بين طرفي الشراكة
حرية انتقال رؤوس الأموال	نعم
المساعدات المالية	نعم
التعاون الاقتصادي	نعم
الإطار المؤسساتي	مؤسسات حكومية مثل مجلس الشراكة

المصدر: HOUGON Philippe (2005), *Les accords de libre échange entre l'Union européenne et les PSEM ont-ils favorisé un développement et un partenariat durables conformes au projet de Barcelone ?* , Communication au International « Le partenariat euro méditerranéen, dix ans après Barcelone » , Le Caire , 19-20 avril colloque 2005, p3.

وبذلك لم يخرج ما تضمنه الجانب الاقتصادي للاتفاق المعني عن نطاق :

- **تحرير التبادل التجاري وإقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في آفاق 2020 (كانت مقررة في2017) :** [4]

ويعد هذا الجانب بمثابة المحور الرئيسي الذي ارتكز عليه الاتفاق في شقه الاقتصادي والمالي باستهدافه إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في غضون سنة 2017 قبل تمديد آجال الفترة الانتقالية بعد عملية المراجعة التي خضعت لها رزنامة التفكيك التعريفي سنة 2012 بثلاث سنوات إضافية.[5] إذ تتجلى الأهمية التي أعطيت لهذا الجانب في تخصيص الاتفاق المعني لبابين كاملين من بين الأبواب التسعة التي يقوم عليها لموضوع تحرير تجارة السلع الصناعية والزراعية (الباب الثاني) وتجارة الخدمات (الباب الثالث) بالإضافة إلى تخصيص3 ملاحق و6 بروتوكولات من أصل 6 ملاحق و7 برتوكولات تضمنها الاتفاق لقوائم المنتجات الزراعية والصناعية والنظم المطبق عليها والمعنية بعملية تحرير تبادلها بشكل كلي وتدريجي بالنسبة للمنتجات المصنعة بعد استكمال عملية تفكيك الحقوق الجمركية وفقا للرزنامة المتفق عليها بين الطرفين أو بشكل غير كامل بالنسبة للمنتجات الزراعية والزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري، بينما اتفق الطرفين فيما يتعلق بتجارة الخدمات على صيغة انتقالية بينهما بالنظر لعدم انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية لغاية كتابة هذه الأسطر، بحيث تشمل: الالتزامات المشتركة بين الطرفين، أداء الخدمات العابرة للحدود، وكذا مسائل الحضور التجاري، والتواجد المؤقت للأشخاص الطبيعيين، ومسائل النقل، والتي تنص على التزام دول الاتحاد منح الجزائر معاملة الدولة الأولى بالرعاية في إطار الاتفاق العام حول التجارة والخدمات لمنظمة التجارة العالمية مقابل منح الجزائر بدورها لموردي الخدمات الأوروبيين امتيازات خاصة انطلاقا من قائمة الالتزامات المتفق عليها.

- **التعاون الاقتصادي والمالي :**

وهما البعدين الآخرين للجانب الاقتصادي للاتفاق، واللذان تم وضعهما بغية مرافقة عملية تحرير التبادل التجاري بين الطرفين بهدف إقامة منطقة التبادل الحر بينهما و تهيئة الاقتصاد الجزائري وتكييفه مع متطلبات الانضمام إلى هذا الترتيب التجاري. إذ غطى التعاون الاقتصادي الذي يرد في الباب الخامس من الاتفاق مجموعة من المجالات على المستوى الجهوي في إطار تنفيذ المشاريع ذات الطابع الإقليمي(المتوسطي) أو الثنائي، والتي يتعين العمل على تدعيمها بغية تحقيق الأهداف المتوخاة التي تتمحور حول دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة في الجزائر، مع تفضيل أن يشمل هذا التعاون مجالات النشاط التي تعاني من صعوبات، والتي شملتها التدابير الإصلاحية في سياق تحرير الاقتصاد الوطني، إضافة إلى المجالات التي تم الاتفاق على تحرير مبادلاتها مع الاتحاد الأوروبي[6].

أما فيما يخص التعاون المالي الوارد في الباب الثامن من الاتفاق (المواد من79 الى81)، فأخذ شكل مساعدات مقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار مختلف الصيغ المالية التي تم تبنيها بداية بآلية التعاون المالي المتوسطي MEDA (بصيغتيها الأولى والثانية) التي غطت الفترة 1996-2006 مرورا بالآلية الأوروبية للجوار والشراكةIEVP في الفترة2007-2013 وأخيرا الآلية الأوروبية للجوارIEV التي ستغطي الفترة2014- 2020، فضلا عن القروض الميسرة وبرنامج دعم تسهيلات الشراكة والاستثمار الأورومتوسطية- FEMIP- التي يشرف عليها البنك الأوروبي للاستثمار.

لكن ما يلاحظ في الإجراءات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والمالي الواردة في الاتفاق، أنها جاءت على عموميتها من دون أن تكون مرافقة بوسائل واليات عملية لتجسيدها بصورة فعلية ميدانيا. أي بمعنى آخر أن اتفاق الشراكة لم يتضمن أي إجراء مالي ملموس و محدد رقميا، كما نجد كذلك غياباً للالتزام المباشر و المحدد من قبل الاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر في مجالات التعاون الاقتصادي هذا، ناهيك عن غياب اقتراحات ملموسة في مجال انتقال رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة باستثناء قطاع الطاقة الذي حظي بالاهتمام الأوفر، واكتفاء الاتفاق بالإشارة فقط إلى تشجيع أوروبي للمتعاملين الأوروبيين قصد الاستثمار في الجزائر وهو ما يمكن تأكيده في فقرات المحور الموالي لهذا المقال.

ثانيا :أثر دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز النفاذ على تدفقات الاستثمارات الأوروبية المباشرة إلى الجزائر: تحليل تقييمي للفترة 2005- 2016.

لاستعراض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عبر تتبع تطور تدفقاته الواردة إلى الأخيرة، سيتم الاستعانة بالبيانات التي ترد في الجدول الموالي.

الجدول رقم02: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2016

السنوات	القيمة مليون دولار أمريكي	حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نحو : (%)				تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من : (%)		رصيد" مخزون إ.أ .م الوارد مليون دولار أمريكي
		العالم	الدول النامية *	د. الأفريقية	د. م. الشريكة	الناتج .م. الإجمالي	FBCF	
-2000	3977,94	0,12%	0,51%	3,98%	7,50%	1,27%	5,44%	5339,86

							(795,6)	2004
8222,01	4,96%	1,11%	3,86%	3,04%	0,43%	0,12%	1145,34	2005
10110,18	6,96%	1,61%	3,17%	4,33%	0,56%	0,13%	1888,17	2006
11853,51	4,91%	1,29%	3,12%	2,84%	0,38%	0,09%	1743,33	2007
14485,22	5,26%	1,54%	4,72%	3,61%	0,54%	0,18%	2631,71	2008
17238,98	5,25%	2,01%	7,72%	4,21%	0,73%	0,23%	2753,76	2009
19540,20	3,93%	1,43%	6,76%	3,77%	0,44%	0,17%	2301,23	2010
22120,56	4,07%	1,29%	7,15%	3,91%	0,46%	0,16%	2580,35	2011
23619,98	2,33%	0,72%	3,88%	1,93%	0,27%	0,09%	1499,42	2012
25312,87	2,35%	0,80%	4,19%	2,26%	0,31%	0,12%	1684,00	2013
26819,60	1,91%	0,70%	4,30%	2,11%	0,26%	0,11%	1506,73	2014
26232,29	--	-0,35%	--	--	--	--	-587,00	2015
27778,29	3,19%	0,93%	3,74%	2,60%	0,30%	0,09%	1546,00	2016
19444,47	**4,10%**	**1 ,1%**	**4,78%**	**3,15%**	**0,43%**	**0,14%**	**20696,04 (1724,7)**	**-2005 2016**

* : ماعدا الصين .FBCF : التكوين الخام للرأسمال الثابت . ( ) : المتوسط السنوي للفترتين 2000-2004 و 2005-2016.

المصدر : تم إعداد الجدول بناءا على المعطيات الواردة في قاعدة البيانات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED، ويمكن الاطلاع عليها على الموقع الالكتروني الخاص بإحصائيات المنظمة الدولية : *http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx* (تاريخ الاطلاع على الموقع 05 جانفي 2017).

انطلاقا من تتبع المسار الذي أخذته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نحو الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة الواردة في الجدول، يمكن القول أنها مرت بمرحلتين رئيسيتين تمتد الأولى من سنة 2000 لغاية 2009، بينما امتدت المرحلة الثانية من 2010 لغاية سنة 2016 :

- **المرحلة الممتدة من سنة 2000 إلى2009 :**

اتسمت هذه المرحلة بالتحسن الملموس في استقطاب الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر الذي سلكت تدفقاته منحى تصاعديا على نحو متواصل باستثناء سنة 2007 التي عرف فيها تراجعا طفيفا بحوالي 7,67 % مقارنة بالمستوى المحقق من تدفق الاستثمار الأجنبي في السنة السابقة لها. إذ يعزى هذا التحسن للعوامل المتعلقة بالتأثير الإيجابي لمساعي صناع القرار الاقتصادي في تحسين بيئة الاستثمار من خلال التوسع في تقديم المزايا والتسهيلات المختلفة المتعلقة بترقية الاستثمار التي جاءت بها مختلف الأطر القانونية سواء في إطار قوانين الاستثمار أو المالية ولكن دون إغفال أيضا للعوامل الظرفية السائدة خلال تلك الفترة والتي كانت إيجابية لاسيما وأنها تزامنت من جهة مع أجواء التعافي التي بدأت تخيم على الوضع العام للبلاد خصوصا على مستوى الوضع الأمني وظهور بعض ملامح الاستقرار على مستوى الأداء الاقتصادي الكلي في اعقاب انهاء تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي المترافق مع انتعاش أسعار المحروقات وتحسن الوضعية المالية للبلاد، ومن جهة ثانية مع مواصلة تطبيق بعض الاصلاحات الاقتصادية التي صبت في اتجاه تعزيز وتوسيع نطاق الملكية الفردية وفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في بعض المجالات (الاتصال، البنوك...) أو في المؤسسات العمومية بنقل ملكية بعضها كليا أو جزئيا (برامج الخوصصة بشتى أشكالها قبل تجميد المسار سنة 2008).

وهنا ينبغي التنويه إلى أن الأداء الجيد المسجل خلال هذه الفترة جاء أيضا متماشيا مع الاتجاهات الإيجابية التي أخذتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي ومختلف الأقاليم خلال الفترة المعنية باستبعاد فترة نشوب الأزمة المالية العالمية سنة 2008، ودون أن يعني ذلك تحسين لموقع الجزائر على

الخارطة الإقليمية أو العالمية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة مثلما يمكن تلمسه من خلال الإطلاع على نصيب الجزائر من حجم هذه الأخيرة على المستوى العالمي أو المناطق الجغرافية التي تنتمي إليها، ونعني بها : الدول النامية، الأفريقية و الدول المتوسطية المعنية بمقاربة الشراكة الأورومتوسطية. كما يمكن التأكد أيضا من محدودية الأثر الإيجابي لتنامي حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي الواردة على مدار سنوات هذه الفترة من خلال التعرف على المكانة التي تحتلها على مستوى الاقتصاد ومدى مساهمتها في تكوين وبناء القدرات الانتاجية المحلية وتطويرها المعبر عنهما إحصائيا في التقارير السنوية للاستثمار العالمي الصادرة عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بمؤشري الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي و التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت. إذ تشير أرقام الجدول في هذا المقام إلى أن هذه التدفقات لم تكن بالمستوى الذي يسمح بالاعتماد عليها كعامل محرك للاقتصاد الوطني، فهي لم تشكل سوى نسبة متدنية لم تتجاوز حدود 1,4 % من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة2000-2009 فضلا عن أنها لم تشكل مصدرا هاما يمكن الاعتماد عليه في تمويل الاستثمارات في الجزائر التي تبقى المساهمة النسبية فيها للحكومة قوية من خلال برامج الاستثمار العمومي الممولة أساسا من إيرادات المحروقات بينما يبقى دور الرأسمال الخاص متواضعا بما فيه الأجنبي، أين لم تتجاوز التدفقات الاستثمارية الاجنبية كنسبة من التكوين الخام للرأسمال الثابت في المتوسط حدود 5,44 % خلال الفترة 2000-2004 و5,47 % خلال الفترة 2005- 2009 وبنسب سنوية للأخيرة تراوحت بين 4,91 % و 6,96 % .

- **المرحلة الممتدة من سنة 2010 لغاية 2016:**

وهي المرحلة الي توصف بأنها فترة تضييق من قبل السلطات على النشاط الاستثماري الأجنبي قياسا بالفترة السابقة التي رأت بضرورة مراجعة التوجه السابق تحت ذريعة حماية الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستثمار المحلي بالنظر الاختلالات التي رافقت تجربة فتح الأبواب على مصرعيها أمام الاستثمار الأجنبي دون أي ضوابط مما تسبب في حدوث اختلالات وخسائر حادة لحقت بالاقتصاد الوطني (فشل بعض الاستثمارت، تهريب رؤوس اموال، تحايل في استغلال التسهيلات والمزايا التفضيلية...)، و تجسدت هذه الرؤية بفرض العديد من القيود والتدابير التقييدية التي وردت في مختلف قوانين المالية التي تلت إرساء قاعدة 49-51 بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و استمر العمل بها لغاية سنة 2016 التي عرفت تخفيف في بعض هذه الإجراءات التقييدية بموجب القانون رقم 19-09 المتعلق بترقية الاستثمار دون أن يعني ذلك إلغاء القاعدة سابقة الذكر.

وبالطبع، كان لسياسة تقييد الاستثمار الأجنبي المنتهجة التي صاحبها تدهور حاد في مناخ الأعمال و البيئة المؤسساتية السائدة خلال هذه الفترة (استشراء الفساد مع تنامي مداخيل الريع، اتساع نطاق الاقتصاد الموازي وضعف الحوكمة والشفافية...) خلال هذه الفترة أثرها البالغ السلبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر التي سلكت منحنى متذبذبا غلب عليه الطابع الهبوطي تخلله في بعض السنوات ارتفاعا في قيمها ولكن دون تجاوز سقف 2 مليار دولار منذ سنة 2012 ولغاية سنة 2016، بل الأكثر من ذلك لم يتم رصد لأي تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2015 بل العكس من ذلك تم تسجيل أداء سلبي بقيمة 587 - مليون دولار أمريكي بفعل خروج استثمارات أجنبية من البلاد بقيمة أكبر من التدفقات الاستثمارية الواردة إليها كنتيجة لعملية شراء الحكومة الجزائرية لـ 51 % من شركة أوراسكوم

للاتصالات "جيزي" بقيمة 2,6 مليار دولار من مالك الشركة المجمع الروسي *Vimpelcom*.[7] إذ تراجعت قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة سنة 2012 بحوالي 45 % التي بلغت فيها 1,499 مليار دولار مقارنة بالمستوى القياسي المسجل سنة 2009 بعدما كانت في تقدر قيمتها سنتي 2010 و2011 بقرابة 2,3 و2,58 مليار دولار على التوالي، قبل أن تعاود ارتفاعها بنسبة 12,31 % سنة 2013 ببلوغ قيمتها 1,684 مليار دولار لتتراجع في السنة اللاحقة بحوالي10,53 % مسجلة قيمة إجمالية للاستثمارات الواردة قدرها 1,507 مليار دولار وهو قيمة مقاربة لما تم تسجيله سنة 2016 والمقدرة كما هو موضح في الجدول السابق بنحو 1,546 مليار دولار.

وفي سياق الحديث عن تدفقات الاستثمار الأجنبي في شكلها القيمي وما تمثله من أهمية على صعيد بعض المؤشرات ونصيبها قياسا بحجم التدفقات الواردة على المستوى العالمي أو المناطق والجغرافية الاقتصادية التي تنتمي إليها الجزائر خلال فترة تطبيق اتفاق الشراكة، سنحاول الوقوف عند مساهمة الاخير فيها والتعرف على مدى تأثير تطبيق الاتفاق المعني على تحركات رؤوس الأموال الأوروبية للاستثمار في الجزائر خلال هذه الفترة من خلال رصد تطور هذه التدفقات الاستثمارية بالإستعانة بالبيانات التي يوفرها لنا الجدول الموالي.

الجدول رقم 03: تطور تدفقات الاستثمار.م.الوارد إلى الجزائر من الاتحاد الأوروبي الفترة 2000-2016 *

السنوات	القيمة مليون دولار	الحصة من إجمالي تدفقات إ.أ.م الوارد نحو الجزائر	حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار المباشر الوارد من الاتحاد الأوروبي** نحو : خارج دول الإتحاد الأوروبي	دول المغرب العربي (تونس- المغرب- الجزائر)	الدول المتوسطية الشريكة
-2001 2004	**1442 (368)**	**36,25% (46,25%)**	**0,21%**	**22,62%**	**8,60%**
2005	395	34,48%	0,14%	26,82%	4,49%
2006	832	44,04%	0,25%	47,37%	4,33%
2007	876	50,25%	0,11%	20,32%	2,46%
2008	1509	57,34%	0,27%	31,26%	5,59%
2009	1116	40,51%	0,24%	26,74%	5,44%
2010	997	43,34%	0,25%	20,88%	4,58%
2013	864	51,28%	0,14%	42,95%	1,63%
2014	559	37,13%	0,60%	18,14%	0,95%
2015	694	--	0,10%	21,12%	1,17%
2016	817	52,87%	0,33%	26,23%	1,01%
-2005 *2016	8659 (865,9)	**52,11% (45,69%)**	**0,24%**	**28,18%**	**3,17%**

*: باستثناء سنتي 2011 و 2012 لعدم تمكننا من الحصول على البيانات الخاصة بهما . **:إجمالي الاستثمارات خارج حدود دول الاتحاد الأوروبي Extra UE . ( ) : المتوسط السنوي للفترتين 2001-2004 و 2005-2016.

المصدر : تم إعداد الجدول بناءا على المعطيات الواردة في :

- قاعدة البيانات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED، ويمكن الاطلاع عليها على الموقع الالكتروني الخاص بإحصائيات المنظمة الدولية: *http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx* (تاريخ الاطلاع 05 جانفي 2017).
- الإحصائيات الخاصة بمؤشرات الاستثمارات المباشرة للاتحاد الأوروبي الواردة على الموقع الالكتروني لهيئة الإحصائيات الأوروبية Eurostat: http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do?dataset=bop_fdi6_pos&lang=en (تاريخ الاطلاع08جانفي 2017).
- Eurostat (2006), *European Union foreign direct investment yearbook 2006 :Data 1999-2004*, Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg, p18 & p72.
- Eurostat (2008), *European Union foreign direct investment yearbook 2008 :Data 2001-2006*, Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg, p26 & p65.

والواضح من خلال قراءة أرقام الجدول أعلاه، أن دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم يؤدي إلى تلك الزيادة المأمولة من قبل الشريك الجزائري في حجم تدفقات الاستثمارات القادمة منه إلى الجزائر رغم التحسن الطفيف الذي أبدته من حيث قيمها السنوية المحققة قياسا بما سجل خلال الفترة التي سبقت تطبيق الاتفاق المعني (الفترة 2000-2004) و التي بلغ فيها إجمالي الاستثمارات الأوروبية الوافدة إليها 1,442 مليار دولار وهو ما يعادل 36,25 % من التدفقات الإجمالية للاستثمار الأجنبي الوارد خلال نفس الفترة وبقيمة متوسطة سنوية قدرها 368 مليون دولار وتعادل 46,25 % من متوسط التدفقات الإجمالية السنوية للاستثمار الاجنبي المباشر المحققة في نفس الفترة. مع التذكير بأن حصة الجزائر من الاستثمارات المباشرة للاتحاد الأوروبي خارج حدوده لم تتجاوز حاجز 0,21 % فقط بينما كان نصيبها من إجمالي استثمارات الأخيرة في الدول المتوسطية الشريكة في حدود 8,60 % وفي الدول المغاربية الثلاث (تونس، المغرب و الجزائر) نحو 22,62 % خلال هذه الفترة مما يدل عن محدودية أداء البلد في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ككل والأوروبية بشكل خاص لاسيما في ظل احتدام المنافسة بين مختلف الدول والمناطق خصوصا بين الدول النامية على اجتذاب أكبر لها .

فالأثر الإيجابي لتطبيق الاتفاق كانت محدودا على مستوى تدفقات الاستثمار الأوروبي الوافد إلى البلاد والتي كانت دون المستوى المطلوب مثلما يتجلى ذلك من خلال تتبع قيمها السنوية المحققة رغم الوتيرة التصاعدية التي أخذتها خلال الفترة 2005-2008 قبل أن ينقلب الوضع بداية من سنة 2009 كما كان عليه الحال بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالية التي شهدت هبوطا حادا بشكل متواصل خلال الفترة 2009-2014 قبل أن تعاود ارتفاعها من جديد سنتي 2015 و2016 ولكن بقيم سنوية دون المستوى المسجل قبل سنة 2010 بفعل التأثيرات السلبية المترتبة عن توجه السلطات نحو تطبيق سياسة التضييق على الاستثمار الأجنبي المجسدة بالتدابير والإجراءات التقييدية المتخذة في هذا الجانب من ناحية وضعف بيئة ممارسة الأعمال التي ازدادت تدهورا خلال ذات الفترة ودون نسيان كذلك للتراجع الحاد الذي عرفته استثمارات دول الاتحاد الأوروبي خارج حدودها خلال الفترة 2009-2012 نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها البعض منها تحت تأثير تداعيات الأزمة المالية العالمية ثم دخولها في أزمة لم تكن أقل حدة من سابقتها وهي أزمة الديون السيادية التي مست بعض دول منطقة اليورو كإسبانيا وإيطاليا اللتان صنفتا ضمن الدول العشرة الأكثر استثمارا في الجزائر (جاءت إسبانيا في الصف الثالث في حين احتلت إيطاليا الصف الخامس) خلال الفترة 2001-2010.[8]

ففي خلال الفترة المعنية، بلغ إجمالي التدفقات الاستثمارية المتأتية من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر 8,659 مليار دولار وهو ما يعادل 52,11 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر خلال هذه الفترة مما يعني تسجيل زيادة في مساهمة دول الاتحاد في هذه التدفقات الاستثمارية مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق الاتفاق التي كانت في حدود 36,25 % ولكن دون أن يؤشر ذلك عن تحقيق الهدف المنشود من

الاتفاق في رفع حجم التدفقات السنوية للاستثمارات الأوروبية نحو الجزائر على اعتبار أن متوسط ما تم استقطابه خلال الفترة 2005-2016 لم يتجاوز 866 مليون دولار وهو ما يعادل45,7 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة السنوية الوافدة خلال الفترة ذاتها رغم أنها تبقى أحسن مما سجل خلال الفترة التي سبقتها.

هذا ما يؤكد بشكل جلي عدم أهمية الجزائر كوجهة استثمارية بالنسبة للمستثمرين الأوروبيين الذين وجهتم عوامل المردودية والفرص الاستثمارية المتاحة ضمن بيئات أكثر تحفيزا وأقل مخاطرة لممارسة الأعمال نحو دول ومناطق أخرى بما فيها دول الجوار والمعنية هي الأخرى بمسار الشراكة على حساب الجزائر رغم وثاقة العلاقات المتعددة الأبعاد القائمة بينها وبين بعض الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط، وهو ما يتضح من خلال الاطلاع على نصيب الجزائر المتدني من إجمالي تدفقات استثمارات الاتحاد خارج دوله وما يمثله هذا النصيب في إجمالي ما تم استثماره من قبل دول الاتحاد في المنطقتين المغاربية والمتوسطية اللتان تصنفان بدورهما ضمن المناطق الاقتصادية والجغرافية الأقل جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي قياسا بالأقاليم والمناطق الأخرى في آسيا وأمريكا الجنوبية بالنسبة للدول النامية، فالوضع السائد خلال الفترة التي سبقت تطبيق الاتفاق لم يشهد أي تغير يذكر خلال مرحلة دخول الاتفاق المعني حيز النفاذ باعتبار أن حصة الجزائر من إجمالي الاستثمارات الأوروبية خارج دول الاتحاد الأوروبي لم تتجاوز في المتوسط 0,24 % وبحصص سنوية تكاد تكون منعدمة تراوحت بين0,10 % المسجلة سنة 2015 و0,27 % المسجلة سنة 2008، بينما لم يتجاوز نصيبها المتوسط خلال ذات الفترة من إجمالي ما استقطبته الدول المتوسطية الشريكة من الاستثمارات الأوروبية حدود 3,17 % وهو حصة اقل من تلك المسجلة خلال الفترة 2000-2004 مما يعني اتجاه الاستثمارات الأوروبية نحو الدول الشريكة الأخرى خصوصا إسرائيل وتركيا ثم المغرب، مصر وتونس بدرجة أقل، في حين لم يتجاوز نصيب الجزائر خلال نفس الفترة حدود 28 % في المتوسط من الاستثمارات الأوروبية الوافدة إلى الدول المغاربية الثلاثة الشريكة مع الاتحاد وبحصص سنوية تراوحت بين 18,14 % و 47,37 % المسجلتين سنتي 2014 و 2006 تواليا.

واستناد على العرض السابق لحصيلة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأوروبية منها على وجه الخصوص الوافدة إلى الجزائر والذي أظهر مدى محدودية الأثر الإيجابي الذي حمله تطبيق اتفاق الشراكة على صعيد زيادة حجم الاستثمار الأوروبي في البلاد على عكس ما كان متوقعا من الشريك الجزائري، نرى من الملائم تقديم تفسير لتواضع هذه الحصيلة والبحث في العوامل التي أعاقت تقدم الجزائر على سلم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر رغم الجهود المبذولة التي لا يستهان بها منذ ما يناهز ربع قرن في سبيل تهيئة المناخ الاستثماري بالتوسع في منح مختلف أشكال الحوافز والتسهيلات للرأسمال المال الخاص المحلي و الأجنبي وتطوير الهياكل القاعدية وغيرها، وذلك بتشخيص لواقع البيئة الاستثمارية في الجزائر وتقويمها استنادا على الأداء المسجل على مستوى بعض المؤشرات الصادرة عن بعض الهيئات الدولية المعتمدة لهذا الغرض، وهو ما ستنظر فيه الفقرات المتبقية لهذا المقال.

ثالثا- تشخيص لواقع بيئة ممارسة الأعمال في الجزائر مع استعراض لأهم جوانب الضعف فيها استنادا للأداء المسجل على مستوى بعض مؤشرات قياس نوعيتها

كما هو معلوم، ترتبط جاذبية أي بلد للاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى نوعية مناخ الاستثمار فيه الذي يعرفه البنك الدولي بأنه مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة وتوفير فرص للعمل والتوسع[9]، من منطلق أنه يعبر عن مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية.

وفي هذا المقام، تم وضع العديد من المؤشرات التي تسمح بقياس مدى جاذبية بيئة الاستثمار في البلدان المختلفة وظروف أنشطة الأعمال فيها بحسب الجانب أو الجوانب التي يقوم المؤشر أو المؤشرات المعنية بدراستها كالمخاطر القطرية وتنافسية البلد، وتحديد نوعية البيئة المؤسساتية ومستويات الحوكمة والفساد السائد ودرجة الحرية الاقتصادية ومدى شفافية التدخل المالي الحكومي وغيرها، وهذا من خلال التعرف على موقع كل بلد وتصنيفه وفقا لهذه المؤشرات التي غالبا ما يتم نشرها في التقارير الدورية الصادرة عن المؤسسات و الهيئات الدولية الواضعة لها، والتي تحظى بالمصداقية من منطلق أن توفر حيزا هاما من المعلومات للمستثمرين وراسمي السياسات الاقتصادية على النحو الذي يساعدهم على اتخاذ قراراتهم المختلفة نتيجة لمعرفتهم بنقاط القوة والضعف القائمة في البيئة الاقتصادية السائدة عموما والاستثمارية خصوصا في البلد المعني رغم أنها كانت دائما عرضة لانتقادات شديدة تخص المنهجية وطبيعة البيانات والمعطيات المستعملة وطريقة إجراء المسوحات والأطراف المشاركة فيها وكذلك طرق ومعايير تصنيف الاقتصادات تبعا لهذه المؤشرات وهي انتقادات تعترف بها حتى الهيئات الواضعة لهذه الأخيرة التي ترى بأنها لم تصل بعد مرحلة الدقة الكاملة بالنظر إلى وجود بعض الأخطاء التي يمكن أن تقع فيها بفعل نقص في المعلومات أو تقديم بيانات لا تعكس الواقع وغيرها... . ولكن دون أن ينقص ذلك من أهميتها التي أثبتتها العديد من الدراسات التجريبية التي أشارت بوضوح إلى وجود صلات قوية بين موقع البلد المعني وأداءه على مستوى هذه المؤشرات التي تحدد وضعيته من حيث جاذبيته للاستثمار والنقائص التي تعيقه ومقدار استقطابه للتدفقات الاستثمارية الأجنبية.[10]

وبغية تقديم صورة لواقع مناخ الاستثمار في الجزائر، سنحاول رصد الأداء المسجل على مستوى بعض المؤشرات التي تم الاستعانة بها، ولكن دون التعمق كثيرا في مضامين مكوناتها والخوض في تفاصيلها فضلا عن عدم تناولنا للمؤشرات الخاصة بالمخاطر القطرية التي تصنف الدول حسب درجة المخاطر الموجودة فيها (سياسية، اقتصادية، اجتماعية...). وهو الأداء الذي يشير بوضوح إلى عدم تسجيل البلاد لنقاط إيجابية لدى مراكز الرصد والمتابعة لتطور بيئات الاستثمار لدى البلدان المختلفة ومقارنتها ببعضها البعض بالنظر إلى عدم

حدوث لأي تغير إيجابي على مستوى ترتيبها في مختلف المؤشرات التي صنفتها ضمن فئة البلدان ذات المحيط الاستثماري غير المحفز لممارسة الأعمال والاستثمار سواء للرأسمال المحلي أو الأجنبي لتعدد العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين في كل مرحلة من المراحل التي يمر بها تجسيد المشاريع الاستثمارية في البلد.

فالملاحظ من خلال تفحص الأداء المسجل على مستوى مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن معهد *The Heritage Foundation* الأمريكي ،[11] نلحظ مدى التدخل الحكومي المفرط في الشأن الاقتصادي لدرجة اتسام المحيط الاقتصادي السائد في الجزائر بانعدام أو في أحسن الأحوال بضعف الحرية الاقتصادية مما سيؤثر قطعا على المبادرة الخاصة المحلية والأجنبية ويقف حائلا أمام ممارسة أنشطتها الاستثمارية دون أدنى قيود، حيث احتلت الجزائر مراتب متأخرة عكست بجلاء طبيعة التوجه الاقتصادي الذي ساد خلال الفترة التي غطاها الجدول رقم 05 (2008-2016) الذي اتسم في معظم سنوات الفترة المعنية بتشديد الخناق على الاستثمار الأجنبي والتراجع أو تجميد بعض الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية (مسار الخوصصة مثلا) مع استمرار التدخل الحكومي القوي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي خصوصا خلال فترة تطبيق البرنامجيين الخماسين الثاني(2005-2009) والثالث (2010-2014)، ذلك أنه بعدما احتلت سنة 2008 الرتبة 102 من أصل 157 دولة معنية بالتصنيف وبقيمة قدرها 55,7 من 100 وضعتها في خانة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة، تراجعت إلى الرتبة 105 عالميا من أصل 179 دولة بقيمة 56,9 سنة 2010 لتتراجع بشكل حاد على سلم ترتيب دول العالم من حيث درجة حريتها الاقتصادية باحتلالها المراتب 146، 157 و 154 عالميا من أصل 178 دولة شملها التصنيف وفق المؤشر المعني خلال الفترة 2014-2016 وبقيم سنوية دالة على انعدام كلي أو وجود حرية اقتصادية ضعيفة تراوحت بين 48,9 و 50,8 من 100.

فالوضع الاقتصادي المتسم بمحدودية الحرية الاقتصادية وفق ما يبينه ترتيب الجزائر وفق المؤشر السابق نتيجة وجود تدخل حكومي كبير سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في عمل الاقتصاد خصوصا في ظل استمرار هيمنة القطاع العام على العديد من أنشطة الأعمال، من شأنه أن يعطي نظرة سيئة عن المناخ الاستثماري في البلد وسيسهم مع عوامل أخرى في ضعف القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني المتواضعة أصلا كما يكشف عن ذلك الترتيب المتدني الذي احتله الجزائر في التصنيفات الدورية لمؤشر التنافسية العالمي GCI أو على مستوى مؤشراته الفرعية الثلاثة[12] الموضحة في الجدول أدناه، والتي يصدرها المنتدى الاقتصادي العالمي *World Economic Forum* ضمن تقاريره السنوية حول التنافسية على الصعيد العالمي منذ سنة 1979 والذي يعتبر أحد أهم المؤشرات المعتمدة في قياس تنافسية اقتصاديات الدول وأداة هامة في تشخيص نقاط قوتها وضعفها مما يسهل من تفحص وضعية بيئة الاستثمار بأبعادها الكلية والجزئية وتقييمها.

الجدول رقم 04: تطور ترتيب الجزائر على مستوى مؤشر التنافسية العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2008-2016

تقرير التنافسية للفترة القيمة (1-7) الترتيب (مجموع الدول المعنية بالتصنيف)		المؤشر العام GCI Global Competitiveness Index	المؤشرات (المجموعات) الفرعية: المتطلبات الرئيسية (1)	معززات الكفاءة (2)	عوامل الابتكار والتطوير (3)
2008-2009	القيمة	3,7	4,5	3,3	2,8
	الترتيب عالميا (134)	**99**	**61**	**113**	**126**
2010-2011	القيمة	4,0	4,3	3,5	3,0
	الترتيب (139)	**86**	**80**	**107**	**108**
2012-2013	القيمة	3,7	4,2	3,1	2,3
	الترتيب عالميا (144)	**110**	**89**	**136**	**144**
2013-2014	القيمة	3,8	4,3	3,2	2,6
	الترتيب (148)	**100**	**92**	**133**	**143**
2014-2015	القيمة	4,1	4,6	3,3	2,9
	الترتيب عالميا (144)	**79**	**65**	**125**	**133**
2015-2016	القيمة	4,0	4,4	3,4	3,0
	الترتيب عالميا (140)	**87**	**82**	**117**	**124**

المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية وتضم كل منها بدورها مجموعة من المؤشرات الفرعية:

(1) – المتطلبات الأساسية (الإطار المؤسساتي، البنية التحتية، الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم القاعدي)

(2) – معززات الكفاءة (التعليم العالي والتدريب،كفاءة أسواق السلع، كفاءة سوق العمل، السوق المالي، الجاهزية التكنولوجية، حجم الأسواق

(3) – عوامل الابتكار والتطور (مدى تطور بيئة الأعمال business sophistication، الابتكار).

المصدر: تم إعداد الجدول بناءا على المعطيات الواردة في التقارير السنوية للتنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي:

- World Economic Forum, *The Global Comptitiveness Report :* 2008-2009, (p86) , 2010-2011 (p76), 2012-2013 (p88), 2013-2014 (p102), 2014-2015 (p 106) & 2015-2016 (p 94).

إذ نسجل، احتلالها لمراكز متأخرة ضمن التصنيف العالمي التنافسية وفق المؤشر المعني رغم التحسن الملحوظ الذي طرأ على ترتيبها في التصنيف الذي ورد في تقرير التنافسية العالمي (2014-2015)، والذي يعزي إلى تحسن الأداء على مستوى المجموعة (المؤشر) الفرعي الأول الذي يعنى بالمتطلبات الأساسية لتحقيق التنافسية التي يتعين على جميع الدول أن تتوفر عليها والتي ستساهم لا محالة في توفير العوامل الأخرى التي ترد ضمن المجموعتين الثانية (معززات الكفاءة) والثالثة (عوامل الابتكار والتطوير) لتدعيم التنافسية على المستوى الكلي نتيجة التحسن الكمي في بعض محاورها بفعل الاستثمارات الضخمة التي كان لها أثر إيجابي في تطوير البنية التحتية وتوفير الصحة والتعليم القاعدي مع تسجيل استقرار هش على مستوى الاقتصاد الكلي رغم التبعات السلبية للصدمة النفطية الراهنة بفعل اللجوء إلى الاحتياطات الضخمة الموفرة خلال فترة الطفرة النفطية ومكنت في تفادي حدوث انهيار كامل للمؤشرات الماكرو اقتصادية على غرار ما حدث سنة 1986.

فبعدما احتلت الرتبة 99 من أصل 134 دولة معنية بتصنيف الفترة (2008-2009) وبدرجة 3,7 من أصل 7 درجات للمؤشر المعني، ثم الرتبة 86 من أصل 139 وبدرجة 4,0 في تصنيف الفترة (2010-2011) تراجع ترتيب الجزائر بشكل حاد وفق المؤشر المعني في تصنيف الفترة (2012-2013) بفقدانها 24 مرتبة مقارنة بمسح الفترة السابقة باحتلالها الصف 110 عالميا من أصل 144دولة شملها التصنيف وبقيمة للمؤشر قدرها

3,7 قبل أن تبدأ في تحسين ترتيبها بشكل ملحوظ بداية من مسح الفترة (2013-2014) متقدمة فيه بواقع 10 مراتب باحتلالها الصف 100 من أصل 148 بلد شمله المسح هذه الفترة بقيمة للمؤشر بلغت 3,8 ثم تحسين ترتيبها خلال مسح الفترة (2014-2015) بواقع 22 مرتبة تبوؤها الصف 79 عالميا من أصل 144 دولة معنية بالمسح في هذه الفترة بقيمة 4,1 وهو أفضل ترتيب تتحصل عليه الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة في الجدول السابق وهو تحسن جاء متجاوبا مع الأداء الإيجابي المسجل على مستوى مؤشرات المجموعات الفرعية للمؤشر الرئيسي لاسيما منها مؤشر مجموعة المتطلبات الرئيسية الذي جاءت فيه الجزائر في الرتبة 65 عالميا. قبل أن يتدهور وضعها من زاوية تنافسية الاقتصاد الوطني استناد إلى مسح الفترة (2015-2016) باحتلالها الصف 87 من أصل 140 بلد معني بالتصنيف وفق المؤشر المعني وبقيمة له قدرها 4,0 درجة من أصل 7 درجات وهو تراجع شمل أساسا محور المتطلبات الأساسية نتيجة التدهور الحاد المسجل على مستوى جانب الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي بفعل استمرار تراجع أسعار النفط واشتداد ضيق الحيز المالي للبلاد باحتلالها الرتبة 82 عالميا مقابل65 التي احتلتها في المسح السابق مقابل تسجيل تحسن طفيف في الترتيب على صعيد محوري معززات الكفاءة وعوامل الابتكار.

بيد أن التحسن المشار إليها في ترتيب الجزائر وفق المؤشر المعني لا يعني بتاتا حدوث تغيير ملموس في اتجاه تقوية الوضع التنافسي للاقتصاد الوطني ولا يغير كثيرا من وجهات النظر السلبية السائدة في أوساط المستثمرين المحليين منهم والأجانب حيال محيط ممارسة أنشطة الأعمال بفعل الاختلالات العميقة والسمات السلبية التي كانت ولا تزال ملازمة للاقتصاد الوطني وفي مقدمتها ارتهانه الكلي للقطاع الريعي وما ترتب عنه من عواقب ضارة للبنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلد بتفشي مظاهر لعنة الموارد الطبيعية رغم الفرص العديدة التي أتيحت للتحرر من تبعية الريع وإحداث التنويع الاقتصادي المنشود جراء الموارد التي توفرت خلال فترات الصدمات النفطية الإيجابية ولكن دون الاستغلال الجيد لها في هذا الاتجاه وخير دليل على ذلك محدودية محصلة نتائج برامج الانعاش الاقتصادي (2001-2014) في هذا الجانب.

ذلك أن الاقتصاد الوطني بقي منكشفا هشا على درجة عالية من الحساسية للتغيرات الحاصلة في أسعار المحروقات التي أضحت تشكل المحدد الرئيسي لدورات الرخاء والركود فيه، ناهيك عن تفشي السلوكات السلبية المرتبطة بتكريس منطق الريع على نطاق واسع لدرجة يصبح الهدف الذي يرمي لتحقيقه كل طرف أو كيان بصرف النظر عن نطاق عمله هو التماس الأخير واغتنام فرص الإشراف على توزيعه لتحقيق أهداف ومصالح ذاتية على حساب تحقيق التنمية الشاملة التي يستفيد الجميع منها بالموازاة مع فقدان قيم العمل والإنتاج وتكريس منطق اللامجهود وتصاعد مقاومة تغيير الوضع لدى الفئات المستفيدة منه مع تفشي ثقافة اللامساءلة في هدر الموارد المتاحة على كافة المستويات والتي تبقى في نهاية المطاف غير مستدامة. هذا ما سيؤدي حتما إلى تدهور حاد في نوعية البيئة المؤسساتية و ضعف حاد الحوكمة واستشراء الفساد بشتى صوره والذي يعززه الغموض المتنامي في إدارة موارد الريع وتوزيعها، وهي عناصر

ستزيد لا محالة من تردي الأوضاع على كافة المناحي الاقتصادية بما فيها البيئة الاستثمارية التي سيلحق بها ضررا يحد معه حتما من تدفق الرأسمال الأجنبي في شكل استثمارات مباشرة.

وقد عكس أداء الجزائر المسجل على مستوى مؤشر مدركات الفساد، مدى تفشي ظاهرة الفساد، إذ احتلت الرتبة 105 عالميا من أصل174 دولة معنية بالتصنيف وفق المؤشر المعني بعلامة 34 من100 سنة 2012 بينما جاءت في المرتبة100 من أصل 175 دولة معنية بالتصنيف سنة2014 بعلامة36 من100 وهي نفس القيمة المسجلة سنة2015 مما وضعها في الرتبة 89 من أصل 168 دولة معنية لتتدحرج في سلم الترتيب سنة 2016 باحتلالها الصف 109 من أصل176 دولة معنية بالتصنيف وبعلامة34 من100كما توضحه أرقام الجدول أدناه.

الجدول رقم 05: الأداء المسجل على مستوى بعض المؤشرات الدولية ذات الصلة بأوضاع الحوكمة - الشفافية و الحرية الاقتصادية في سنوات مختارة خلال الفترة 2008-2016

المؤشر	المؤشرات الفرعية (مكوناته)	القيمة والترتيب	2008	2010	2012	2014	2015	2016
مؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي Worldwide Governance Indicators – WGI	مؤشر التعبير والمسائلة (Voice and Accountability)	Governance Score (-2.5 to +2.5)	-0,98	-1,02	-0,91	-0,82	-0,84	-0,88
		Percentile Rank (0-100)	20,67	18,48	22,54	25,12	24,63	23,65
	مؤشر الاستقرار السياسي وعدم اللجوء إلى العنف (Political stability and absence of violence)	Governance Score (-2.5 to +2.5)	-1,09	-1,26	-1,33	-1,19	-1,09	-1,14
		Percentile Rank (0-100)	14,90	11,85	9,48	9,52	11,90	11,43
	مؤشر فعالية الحكومة (Government effectiveness)	Governance Score (-2.5 to +2.5)	-0,63	-0,48	-0,53	-0,48	-0,50	-0,54
		Percentile Rank (0-100)	31,07	38,76	35,07	35,10	35,58	35,10
	مؤشر نوعية التشريعات أو الجودة التنظيمية (Regularity Quality)	Governance Score (-2.5 to +2.5)	-0,79	-1,17	-1,28	-1,28	-1,17	-1,17
		Percentile Rank (0-100)	21,36	9,57	9,00	8,17	10,58	10,10
	مؤشر سيادة القانون (Rule of Low)	Governance Score (-2.5 to +2.5)	-0,74	-0,78	-0,77	-0,77	-0,87	-0,85
		Percentile Rank (0-100)	25,48	26,54	26,76	24,04	18,75	19,23
	مؤشر مراقبة أو السيطرة على الفساد (Control of Corruption)	Governance Score (-2.5 to +2.5)	-0,59	-0,52	-0,50	-0,60	-0,66	-0,69
		Percentile Rank (0-100)	33,01	36,67	37,44	32,21	28,85	27,40
مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية Corruption Perceptions Index (CPI)		القيمة *	3,2	2,9	34	36	36	34
		الترتيب	92 (180)	105 (178)	105 (174)	100 (175)	89 (168)	109 (176)
مؤشر الحرية الاقتصادية Index of Economic Freedom		القيمة (0–100)	55,7	56,9	49,6	50,8	48,9	50,1
		الترتيب	102 (157)	105 (179)	145 (178)	146 (178)	157 (178)	154 (178)

*: بعد مراجعة المنهجية المستخدمة في إعداد المؤشر سنة 2012، أضحت قيم الأخير على مقياس للدرجات يتراوح ما بين 0-100 بدلا من 1-10 المعتمدة قبل هذا التاريخ.
( ): الترتيب من أصل العدد الإجمالي للدول المدرجة في عملية التصنيف وفق المؤشر المعني (بالنسبة لمؤشري مدركات الفساد و الحرية الاقتصادية).

المصـــدر : تم إعداد الجدول بناءا على المعطيات الواردة في كل من :

- بالنسبة لمؤشر الحرية الاقتصادية : الموقع الالكتروني لمعهد *Heritage Foundation* وهو *http://www.heritage.org/index/download*: (تاريخ الاطلاع على الموقع 22 ماي2017)
- بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد : الموقع الالكتروني لمنظمة الشفافية الدولية *Tarnsparency International* : *http://www.transparency.org/research/cpi/overview* (تاريخ الاطلاع على الموقع 23 ماي 2017).
- بالنسبة لمؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي *Worldwide Governance Indicators – WGI* : *http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home* (تاريخ الاطلاع على الموقع 23 ماي 2017).

وكما هو معلوم، يستمد الفساد زخمه من تنوع مصادره وأشكاله، ولكن في ظل توفر ظروف وبيئة حاضنة ومحفزة لكافة أشكال الانحرافات التي تطرأ على ممارسات مختلف الأطراف بغية تحقيق أغراضها ومصالحها الذاتية بأساليب غير مشروعة. وهي بيئة متسمة لا محالة بتدني نوعية المؤسسات القائمة[13] وعدم استقرارها وتقيدها بمعايير الحوكمة وبضعف الشفافية والمحاسبة فيها بما يؤدي إلى شيوع أجواء عدم الثقة لدى مختلف المتعاملين في الحقل الاقتصادي بما فيهم أصحاب رؤوس الأموال الذين سيحجمون على الاستثمار في بلد غير مستقر مؤسساتيا لا يضمن فيه تحصيل حقوقه وتسهيل ممارسة أنشطة أعماله بفعل عوائق المحيط الناجمة عن رداءة نوعية الهياكل والمؤسسات القائمة .

وانطلاقا من تفحص وضع الجزائر على مستوى مؤشرات الحوكمة العالمية *WGI* الصادرة عن البنك الدولي التي تهتم بقياس نوعية الأطر المؤسساتية لمختلف دول العالم، نجد أن نوعية مؤسساتها القائمة بقيت دون المستوى المطلوب باعتبار أنها سجلت قيما سلبية على سلم كافة المؤشرات الستة التي تعبر عن الدعائم الستة للحوكمة وفق هذا المؤشر(التعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي وعدم اللجوء إلى العنف، فعالية الحكومي، الجودة التنظيمية، سيادة القانون و مدى التحكم أو السيطرة على الفساد). بما يدل على وجود نقائص كبيرة على كافة مستويات البيئة المؤسساتية رغم الجهود المبذولة خلال العقود الثلاثة الماضية في سبيل تطويرها بوضع ترسانة من الأطر التنظيمية والقانونية.

فالأرقام الواردة في الجدول السابق تكشف عن ضعف واضح على مستوى بعدي التعبير والمساءلة والاستقرار السياسي اللذان يعبران بحسب واضعو التقرير عن مجال اختيار الحكومة ومساءلتها ومراقبتها ومدى استقرارها مما يؤشر عن ضعف المناخ السياسي في البلاد رغم تعدد الاستحقاقات الانتخابية بمستوياتها المختلفة التي تبدو شكلية وبعيدة عن طموحات المجتمع كما يتجلى ذلك في القيم السلبية التي تراوحت بين- 1,02و- 0,88 المسجلة في المؤشر المتعلق بالتعبير والمساءلة وبقيم متدنية تراوحت على مستوى الترتيب المئوي بين 18,48 و 25,12 من 100، بينما تراوحت قيم المؤشر الثاني المتعلق بالاستقرار السياسي التي كانت بدورها سالبة بين -1,33 و-1,09 وبقيم ضعيفة متراوحة بين 9,48 و14,9. في حين لم يكن الوضع أفضل حالا على مستوى مؤشري مجال مقدرة الحكومة على إدارة الموارد بكفاءة وصياغة السياسات واللوائح السليمة وتنفيذها وفرض تطبيقها ونعني بهما: مؤشر فعالية الحكومة التي كانت محدودة دلت على تدني جودة خدماتها المقدمة وعدم التزامها بتطبيق بعض اللوائح والقوانين وتعرضها لضغوط من أطراف متعددة بالنظر للقيم السالبة المسجلة المتراوحة بين -0,63 و- 0,48 (بترتيب مئوي تراوح بين 31,07 و38,76) وكذا نوعية التشريعات التي كانت قيمها سالبة تراوحت بين- 1,28 و-0,79 (بترتيب مئوي تراوح بين 8,17 و21,36) مع تسجيل تدهور حاد على صعيد هذا المؤشر منذ سنة 2008 عكس طبيعة الإجراءات التقييدية المفروضة على الاستثمار الأجنبي مع تراجع عن بعض الإصلاحات الاقتصادية كتجميد مسار الخوصصة مثلما ذكرنا آنفا .

أما فيما يخص الجانبين المتعلقين بمجال احترام المؤسسات القائمة المعبر عنهما بمؤشري سيادة القانون والسيطرة على الفساد، فيبدو أن ثقة المجتمع في سلطات إنفاذ القانون كانت محدودة للغاية بالنظر لعدم

الفصل بين مختلف السلطات وعدم استقلالية الجهاز القضائي بشكل كامل عن الجهاز التنفيذي وهو ما يمكن أن يؤثر على السير الحسن لتطبيق القانون على الجميع وهو ما يمكن تلمسه من خلال قيم المؤشر المعني السلبية التي تراوحت بين -0,87 و-0,74 (بترتيب مئوي تراوح بين 18,75 و26,76)، في الوقت الذي أكد فيه موقع الجزائر على سلم مؤشر التحكم في الفساد ما سبق قوله بشان الأبعاد الخطيرة التي أخذتها الظاهرة في السنوات الأخيرة .

وهكذا، فقد أضرت المظاهر السلبية المشار إليها في الفقرات السابقة من تكريس للطابع الريعي للاقتصاد الوطني وغياب التنوع فيه توازيا مع استشراء الفساد وضعف نوعية البيئة المؤسساتية كثيرا بمناخ ممارسة أنشطة الأعمال، وهو ما عبر عنه الأداء المسجل من قبل الجزائر على صعيد مؤشر ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي[14] الذي صنفت بموجبه ضمن الدول ذات البيئة المقيدة للاستثمار بفعل العراقيل والنقائص العديدة التي تواجه المستثمرين مثلما يتجلى ذلك في المراكز المتأخرة التي احتلها سواء على مستوى المؤشر الرئيسي أو على مستوى المؤشرات الفرعية العشرة المكونة له التي تعكس كل واحدة منها القيود التي تصادف المستثمرين خلال القيام بأعمالهم عند كل مرحلة من مراحل ممارسة أعمالهم كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم06: تطور ترتيب الجزائر حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال خلال الفترة2008 -2016.

		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الدول التي شملها التصنيف		178	181	183	183	183	185	189	189	189
ترتيب الجزائر وفق المؤشر الرئيسي		130	132	136	136	148	152	153	154	163
الترتيب وفقا للمؤشرات الفرعية العشر لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال *Doing Business*										
عند تأسيس الكيان القانوني	إجراءات بدء المشروع	131	141	148	150	153	156	164	141	145
عند الحصول على الموقع الاستثماري	استخراج تراخيص البناء	108	112	110	113	118	138	147	127	122
	الحصول على الكهرباء	118	118	122	--	164	165	148	147	130
	تسجيل الممتلكات	156	162	160	165	167	172	176	157	163
عند الحصول على التمويل	الحصول على الائتمان	115	131	135	138	150	129	130	171	174
	حماية المستثمرين	64	70	73	74	79	82	98	132	174
خلال العمليات اليومية	دفع الضرائب	157	166	168	168	164	170	174	176	169
	التجارة عبر الحدود	114	118	122	124	127	129	133	131	106
حين تسوء الأوضاع	تنفيذ العقود	117	126	123	127	122	126	129	120	176
	غلق المشروع	45	49	51	51	59	62	60	97	73

المصدر : تم إعداد الجدول بناءا على المعطيات الواردة في التقارير السنوية لممارسة أنشطة الأعمال للسنوات من 2008 إلى 2016 الواردة على الموقع : http://www.doingbusiness.org/reports/global-reports (تاريخ الاطلاع على الموقع 26 ماي 2017).

فمن خلال أرقام الجدول نلاحظ أن وضعية بيئة ممارسة الأعمال بكل مكوناتها ما فتئت تزداد تدهورا من سنة لأخرى، إذ واصلت تراجعها في سلم ترتيب الدول وفق لهذا المؤشر، أين انتقل ترتيبها من 130 من أصل 178 دولة شملها التصنيف سنة 2008 إلى 148 من أصل 173 دولة معنية بالتصنيف سنة 2012 لتستمر في تدحرجها نحو مراتب متأخرة على سلم ترتيب الدول باحتلالها الصف 154 من أصل 189 دولة معنية بالتصنيف سنة 2015 ثم تراجعها بواقع9 مراتب سنة 2016 التي احتلت فيها الرتبة163 من أصل 189 دولة معنية بالتصنيف وفق المؤشر المعني خلال هذه السنة.

وقد شمل هذا التراجع كذلك، الترتيب على مستوى مجمل المؤشرات الفرعية للمؤشر المعني خلال الفترة 2008-2016 كما هو عليه الحال بالنسبة لمؤشرات إجراءات بدء المشروع بانتقال ترتيب الجزائر من 131 إلى 164 بين سنتي 2008 و2014 وثم 141 و145سنتي 2015 و2016 على التوالي، بينما احتلت الرتبة 147 في سلم ممارسة الأعمال وفق مكون استخراج رخص البناء سنة 2014 و127 سنة 2015 مقابل احتلالها الرتبة 108 سنة 2008 و118 سنة 2012. أما في مجالي الحصول على الكهرباء و تسجيل الممتلكات فكان ترتيب الجزائر في مراكز تراوحت بين118 و176 عالميا، بينما ازداد الوضع سوءا في مجال الحصول على الائتمان باحتلالها الصف 174 عالميا من أصل 189 دولة معنية بالتصنيف سنة2016 بعدما كانت تحتل المرتبتين 138 سنة 2011 و115 سنة 2012. كما تراجع ترتيبها على مستوى بقية المؤشرات الأخرى المتعلقة بمجالات : بحماية المستثمرين، التجارة الخارجية وكذا تنفيذ العقود وتدابير إغلاق المشروع مع التنويه بأن الجزائر كانت قد سجلت أفضل أداء على مستوى المؤشر الفرعي الأخير باحتلالها مراكز سنوية تراوحت بين 45 و97 عالميا.

ومما سبق، يمكن القول بأن مسار الاستثمار في الجزائر يواجه عوائق متعددة في جميع المراحل التي يمر بها المشروع، والتي شكلت محور اهتمام بعض الدراسات الميدانية التي أجريت لهذا الغرض، قامت بها بعض المؤسسات الدولية ونذكر منها على سبيل المثال المسوحات الدورية التي يجريها المنتدى الاقتصادي العالمي في سياق إعداده لتقاريره السنوية حول التنافسية في العالم، باستجوابه لعينة من المستثمرين حول أبرز العوامل التي تعيق ممارسة الأعمال في بلدان إقامة نشاطهم أو استثمارهم التي حددها في16 عاملا مقيدا يرتب من حيث أهميته بحسب إجابات المستجوبين مما يجعل من إمكانية حدوث تغيير في ترتيب العوامل المعنية أمرا واردا بفعل تغيير الظروف السائدة في البلد المعني بالاستقصاء، وهو ما يتجلى في بيانات الجدول رقم 7 الذي يظهر التوزيع النسبي للعوامل المعيقة لممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2008-2016 وترتيبها من حيث أهميتها تبعا لإجابات أفراد العينة المعنية باستطلاع الرأي.

حيث تشير إلى تسجيل بعض التغيير الطفيف في ترتيب العوامل المقيدة لممارسة الأعمال من حيث أهميتها بحسب نتائج المسوحات التي أجراها المنتدى شملت بالدرجة الأولى القيود الأقل أهمية قياسا بالعوامل الرئيسية التي تعيق ممارسة الأعمال في الجزائر والتي حصرها المستثمرون المستجوبون بحسب أهميتها في ستة قيود هي: عدم فعالية الإدارة العمومية بمعدل 17,83 % من إجابات المستثمرين الذين شملتهم المسوحات التي أجريت خلال الفترة2008-2016، صعوبة الوصول إلى التمويل(17,70 %) ومعضلة الفساد (12,44 %) والتي يضاف إليها العوامل المتعلقة بعدم تلاؤم منظومة التعليم مع سوق العمل(نقص القوى العاملة المؤهلة)(7,75 %)، ضعف البنية التحتية (6,08 %) وعدم استقرار السياسات العامة (6,03 %) وهي العوامل التي شكلت في المتوسط نسبة 67,83 % من أجوبة المستثمرين المعنيين بالمسوحات السنوية التي أجراها المنتدى خلال الفترة 2008-2016. بينما توزعت 32 ,17 % المتبقية على العوائق الأخرى التي اعتبرت كما ذكرنا أقل أهمية بالنسبة لهم والتي تتعلق بكل من: النظام الجبائي سواء من حيث عدم ملائمة

التشريعات الجبائية أو من حيث وجود ضغط جبائي مرتفع في نظر المكلفين، تقييد قوانين العمل وعدم مرونتها، التشريع المقيد لحركة رؤوس الأموال، ضعف أخلاقيات العمل لدى اليد العاملة، التضخم، الآفات الاجتماعية والجرائم، عدم القدرة على الابتكار وعدم الاستقرار السياسي وأخيرا ضعف المنظومة الصحية العمومية.

الجدول رقم 07: العوائق الرئيسية لممارسة الأعمال في الجزائر حسب تقارير التنافسية العالمية للفترة من 2008 إلى 2016.

(% من إجابات المستثمرين المستجوبين)

العوائق	تقرير التنافسية للفترة								متوسط الفترة 2008-2016
	2008-2009	2009-2010	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	
عدم فعالية الإدارة العمومية	18,2	20,1	21,1	18,4	20,5	17,5	12,6	14,2	**17,83**
الوصول إلى التمويل	20,6	23,0	16,4	19,2	15,7	15,8	15,6	15,3	**17,70**
الفساد (الرشوة)	10,7	10,2	13,8	16,0	14,0	11,3	13,9	9,6	**12,44**
عدم تلاؤم منظومة التعليم مع سوق العمل	6,5	7,6	10,7	7,7	8,1	9,0	6,1	6,3	**7,75**
ضعف البنية التحتية	6,4	5,9	6,1	2,7	8,1	6,5	5,8	7,1	**6,08**
عدم استقرار السياسات العامة	8,3	6,6	8,8	3,8	4,9	7,5	4,7	3,6	**6,03**
									67,83
عدم ملائمة التشريع الجبائي وتعقده	6,9	6,3	2,9	5,5	6,3	3,5	5,1	7,5	**5,50**
الضغط الجبائي المرتفع	6,3	3,2	3,7	6,9	2,4	3,6	9,4	8,1	**5,45**
تقييد قوانين العمل وعدم مرونتها	6,5	6,6	1,8	2,2	3,5	4,6	6,2	6,0	**4,68**
قوانين مقيدة للتعامل بالنقد الأجنبي	2,8	5,7	4,4	3,8	3,0	7,0	4,3	5,5	**4,56**
ضعف أخلاقيات العمل لدى القوى العاملة	3,1	2,8	5,3	4,3	3,5	4,0	5,5	5,7	**4,28**
ارتفاع المستويات العامة للأسعار(التضخم)	3,0	1,6	1,5	5,8	4,5	3,2	3,2	4,8	**3,45**
الجرائم ومختلف الآفات الاجتماعية	0,0	0,3	2,0	1,7	2,4	1,5	1,9	2,0	**1,48**
عدم فعالية القدرة على الابتكار	0,0	0,0	0,0	0,0	1,4	2,8	2,2	3,1	**1,19**
عدم الاستقرار السياسي (تغيير الحكومات)	0,6	0,0	1,5	1,9	0,0	1,0	2,9	0,7	**1,08**
ضعف المنظومة الصحية العمومية	0,1	0,1	0,0	0,2	0,8	1,2	1,1	0,4	**0,49**

المصدر : تم إعداد الجدول بناءا على المعطيات الواردة في التقارير السنوية للتنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي :

- World Economic Forum, *The Global Comptitiveness Report* : 2008-2009, (p86) ,2009-2010 (p68), 2010-2011 (p76), 2011-2012 (p 94) , 2012-2013 (p88), 2013-2014 (p102), 2014-2015 (p 106) & 2015-2016 (p 94).

والملفت للانتباه في إجابات المستثمرين في الجزائر، هو الإهمال الذي لقيته عوامل تعتبر حاليا محددات رئيسية لتحركات تدفقات الاستثمار على المستوى العالمي، والمتعلقة أساسا بمدى فعالية القدرة على الابتكار التي لم تشكل سوى 1,08 % من إجابات المستثمرين في المتوسط خلال الفترة المعنية مما يدل على أن طبيعة الاستثمارات في الجزائر التي لا تزال ترتكز في مجالات وأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي المتدني.

الخـاتمة

إن الأداء المسجل من قبل الجزائر على مستوى المؤشرات الدولية ذات الصلة بتقييم التنافسية، مناخ ممارسة أنشطة الأعمال والاستثمار ونوعية البيئة المؤسساتية ومستويات الشفافية والحوكمة الصادرة عن مختلف الهيئات الدولية، يظهر بوضوح مدى ضعف المناخ الاستثماري للبلاد التي صنفت على مدار السنوات الماضية في المراتب الأخيرة. وهو ما أثر على نحو بالغ السلبية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى البلاد بشكل عام وتلك المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي بشكل خاص، والتي لم ترق إلى مستوى تطلعات الجانب الجزائري بالنظر لتواضع قيمها التي لم تتجاوز في المجمل خلال فترة تطبيق الاتفاق المعني المدروسة (2005-2016) حدود 9 مليار دولار وبمتوسط سنوي دون مستوى 900 مليون دولار، وهو رقم يأتي لتأكيد محدودية الأثر الايجابي للاتفاق في شقه الاقتصادي بالنسبة للجزائر من منطلق أنه لم يحقق بشكل عام ما تم رسمه من أهداف على مستوى الأبعاد الثلاثة التي يرتكز عليها الجانب الاقتصادي والمالي للاتفاق (البعد التجاري، التعاون الاقتصادي والتعاون المالي) فضلا عن التداعيات السلبية المترتبة عن تنفيذه على الاقتصاد الوطني بالنظر إلى ملازمة الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني وعدم إحراز لأي تقدم في معادلة التنويع الذي لا يزال هدفا بعيد المنال مقابل تواصل هشاشة وضعف النسيج الإنتاجي الوطني الذي لا يزال لا يقوى على المنافسة حتى داخل أسواقه المحلية مما أكد صحة المخاوف التي أبدتها العديد من الأطراف في أعقاب التوقيع عليه التي رأت بأن فوائد الشراكة التي يجنيها الجانب الجزائري في ظل التفاوت الشديد القائم بين الطرفين على كافة الأصعدة ستكون محدودة وأن ما كان يعتقد به المتفائلون الذين كانوا يرون في الاتفاق بأنه فرصة تاريخية وخيار استراتيجي يخدم مصالح الطرفين خصوصا مع الحصول على دعم أوروبي أكبر في شكل مساعدات مالية في إطار البرامج الموضوعة لهذا الغرض وتوسيع مجال التعاون الاقتصادي ومرافقة عمليات تأهيل الاقتصاد والاهم من ذلك زيادة حجم الاستثمارات الأوروبية في مختلف المجالات كلها كانت عناصر في غير محلها.

هذا ما يستدعي ضرورة العمل على تحسين بيئة الأعمال والاستثمار بعيدا عن عقلية إلقاء اللوم على المستثمرين الذين توجههم في نهاية المطاف الفرص وعوامل المردودية والمناخ الأكثر جذبا وملائمة للاستثمار والتفكير بانتظار مجيئهم وكأنهم هم من يحتاج للفرص الاستثمارية المتوفرة في البلد مع ضرورة وضوح الرؤية بشأن طبيعة السياسات والتدابير المتخذة لهذا الغرض بدلا من أن تكون محصلة لرؤية سياسة بحتة أو ظروف اشتداد ضيق أو اتساع الحيز المالي للبلاد نتيجة تقلبات أسعار النفط. فمناخ الأعمال لا يزال كما أوردنا سلفا يعاني من العديد الموانع والعراقيل التي تقف في وجه الاستثمار الخاص المحلي أو الأجنبي رغم وجود ترسانة هامة من التسهيلات والحوافز التي حملتها مختلف الأطر التشريعية التي وضعت لهذا الغرض. فالمشكل ليس في الإطار التشريعي المعمول به، وإنما في كيفية تطبيقه في ظل المناخ الاقتصادي العام السيئ الذي فرضته السمات السلبية الرئيسية المميزة للاقتصاد الوطني التي يتعين معالجتها والحد من تبعاتها على الاقتصاد بشكل عام ومناخ الاستثمار بشكل خاص.

الهوامش

1 : القانون رقم 16- 09 المؤرخ في 3 أوت سنة 2016 المتعلق بترقية الاستثمار الصادر في العدد 46- السنة 52 بتاريخ 3 أوت 2016.

2 : لمزيد من التفصيل أنظر : المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 27 أفريل سنة 2005 المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى الموقع بفالونسيا يوم 22 أفريل 2002 ، الصادر في العدد 31- السنة 42 للجريدة الرسمية يوم 30 أفريل 2005. (النص الكامل لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي).

3 : هاني الحوراني(2007)، عشر سنوات على إعلان برشلونة ، في هاني الحوراني (تحت إشراف)، الشراكة الأوروبية المتوسطية من برشلونة إلى سياسة الجوار، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ص ص32-33.

4 : لمزيد من التفصيل حول تدابير تحرير المبادلات للتجارية البينية الأورو جزائرية في إطار تطبيق اتفاق الشراكة بين الطرفين ، أنظر : سمير ميموني (2018)،آثار تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري – دراسة تحليلية وتقييمية في ضوء التحولات الاقتصادية العالمية والأورومتوسطية الراهنة، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر ، ص ص 354-363.

5 : ارتكز الطرف الجزائري عند مطالبته بمراجعة رزنامة التفكيك التعريفي من حيث الوتيرة والمستوى بالنسبة للمنتجات الصناعية الواردة في القائمتين الثانية والثالثة على المادة11 من اتفاق الشراكة، في حين استند فما تعلق بإعادة تنظيم التنازلات التعريفية الخاصة بالمنتجات الزراعية على أحكام المادة 16 من الاتفاق المعني. مع العلم بأن هذا الطلب يعد الأول من نوعه، يتقدم به بلد متوسطي شريك مع الاتحاد الأوروبي، لمراجعة رزنامة التفكيك التعريفي ، والمقدم أثناء انعقاد الدورة الخامسة لمجلس الشراكة في 15 جوان 2010 ، والذي برر بالخسائر التي لحقت بالاقتصاد الوطني جراء هذه العملية بعد مرور 5 سنوات من بداية تنفيذها. وقد تم ترافق هذا الطلب مع تجميد عملية التفكيك التعريفي طيلة سنتي 2010 و2011 وإغلاق 36 حصة خاصة بمنتجات زراعية من جانب واحد في سبتمبر2010 وشروع الطرفين في المفاوضات التي استمرت لثماني جولات خلال الفترة 2010-2012 تم التوصل خلالها إلى اتفاق يقضي بمراجعة هذه الرزنامة والتي دخلت حيز التنفيذ بشكلها المعدل في 1 سبتمبر سنة 2012 ، والتي شملت بعض البنود التعريفية الخاصة بالمنتجات الزراعية والصناعية.

6 : حسب المادة 47- الفقرتين 1و2 و المادة 48 – الفقرة 2 من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي.

7 : LUÇON Zoé (2016), *Investissement étranger : de fortes disparités dans le bilan 2015 des pays MED*, Intelligence- Numéro du 19 Juillet, ANIMA INVESTMENT NETWORK, Agence exécutive, Marseille, p3.

8 : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات (2014)،الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، نشرية ضمان الاستثمار. العدد الفصلي الأول – السنة 32 – يناير – مارس(عدد خاص)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص 14.

9 : World Bank (2005), *World development report 2005 : A Better Investment Climate for Everyone* , World Bank ,Washington, p2.

10 : فاطمة لعلمي وسعيد كرومي (2012)، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر : بين عوامل الجذب وعوامل الطرد، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد2- جانفي، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم- ، ص 90.

11 : يعتبر أحد أهم المؤشرات المستخدمة لقياس درجة هيمنة الحكومة (القطاع العام) على الاقتصاد، ذلك أن الهدف الذي يرمي الى تحقيقه منذ انطلاق العمل به سنة 1995 هو إرساء معايير تصنيفية وتجريبية لقياس حجم الحرية الاقتصادية التي تتمتع بها دول العالم، ومن ثم فهو يرى أنه كلما كانت درجة هذا التدخل كبيرة كلما كان لها تأثير سلبي على أداء الاقتصاد بما فيه الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي. مع العلم أن هذا المؤشر يستند إلى عشرة عوامل رئيسية تعتبر بمثابة مؤشرات فرعية له، والتي تضم بدورها مؤشرات أو متغيرات فرعية خاصة بها، وهو ما يجعل مؤشر الحرية مستند إلى 50 متغيرا ضمن 10 عوامل ذات أوزان نسبية يتم من خلالها حساب هذا المؤشر بأخذ المتوسط الحسابي للمعايير العشرة والتي تتمثل في :

- السياسة التجارية (تضم مثلا المتغيرات الفرعية الخاصة بمعدل التعريفة الجمركية ، الفساد في مصالح الجمارك ...)، - العبء المالي للحكومة(يقاس من خلال الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج .م. الإجمالي...)، - السياسة النقدية (أسعار الصرف ومعدلات التضخم) ، - مستوى الأجور والأسعار (من خلال قياس مدي التدخل الحكومي في تحديدها)، - وضعية القطاع المصرفي والتمويل ودرجة التدخل الحكومي فيه ، - حجم تدفق رؤوس الأموال و الاستثمار الأجنبي . - مدى ضمان حقوق الملكية وخصوصا الخاصة منها

مع استقلالية النظام القضائي ومدى فعاليته. - منظومات التشريعات والقوانين ومدى تكييفها مع متطلبات الاقتصاد الحر (نظم العمل ، المنافسة، ...) - مكانة القطاع الموازي ومدى اتساع أنشطته في الاقتصاد.

ويأخذ المؤشر قيم تتراوح مابين0-100(سابقا بين1-5)، بحيث تتوزع على 5 فئات وهي : فئة الدول المتمتعة بحرية اقتصادية كبيرة والتي تسجل قيم محصورة مابين(80-100)، وفئة الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة (70-79,9)، وفئة دول ذات الحرية الاقتصادية المتوسطة (60-69,9)، لتأتي في الأخير فئتي الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة والتي تسجل قيم محصورة(50- 59,9) والمنعدمة (0-49,9).

(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار(2006)، نشرية ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثالث–السنة 24،الكويت، ص 18).

12 : يعد مؤشر التنافسية العالمي GCI أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار خصوصا وأنه نتاج تعاون بين العديد من الهيئات البحثية والاقتصادية المختلفة على المستوى العالمي واستطلاع رأي لأكثر من 15 ألف شخصية من كبار رجال الأعمال في أكثر من 140 دولة وهو ما يجعله يقدم صورة شاملة تضم عددا كبيرا من المؤشرات المتنوعة التي تغطي عوامل اقتصادية ومؤسسية تؤدي دورا مهما في تحديد مستوى تنافسية الدول التي يغطيها هذا المؤشر، وهو ما يجعله أيضا بمثابة أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح لتسليطه الضوء على نقاط القوة والضعف في الاقتصاديات.

ويتكون، كما هو مبين في الجدول رقم04 من ثلاثة مؤشرات فرعية تتراوح قيمها بين 1-7 وهي : مؤشر المتطلبات الرئيسية أو القاعدية التي يتعين توفرها في أي اقتصاد وتتعلق بكل من : وجود المؤسسات العامة والخاصة ومدى جودتها، مدى ملائمة البنية التحتية، استقرار الوضع الاقتصادي الكلي، وجود قدر من الرعاية الصحية وتوفر التعليم القاعدي. والمؤشر الثاني متعلق بمعززات الكفاءة ويضم متغيرات متعلقة بمستوى التكوين والتعليم العالي، ومدى كفاءة كل من أسواق السلع – العمل- الرأس المال ، وكذا مدى الجاهزية أو الاستعداد التكنولوجي للبلد ومدى اتساع حجم أسواق، أما المؤشر الثالث والأخير فمتعلق بالقدرة على الابتكار والتطوير ويقيس التطور الحاصل في قطاع الأعمال وظهور أنشطة جديدة فيه بفعل التطور التكنولوجي. (أنظر في هذا الصدد : محمد أمين لزعر (2014)، منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية : بين الواقعية والمبالغة، سلسلة جسر التنمية، العدد 116- مارس/ آذار 2014- السنة 12، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، ص11.)

13 : يقصد بالمؤسسات مجموع القواعد والقوانين التي تحكم وتحدد مسارات التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع، أي هي كل القيود المتعارف عليها من قبل المجتمع لتحكم العلاقات التبادلية بين كافة مكوناته. ويختلف هذا المفهوم بشكل واضح عن المفهوم السائد للمؤسسات بمعنى المنظمات كالوزارات والهيئات الحكومية والشركات القائمة، فالمنظمات هي كيانات هادفة إلى تحقيق غايات محددة في إطار النظام المؤسسي القائم في أي بلد. وتعد المؤسسات بمثابة الآلية التي تمكن جميع الأفراد والكيانات من ملكية الأصول واستخدامها وبالتالي فهي تشكل الإطار الأساسي لعمل آلية تخصيص الموارد وحوافز استغلالها لتحقيق الأهداف المنشودة. لذلك، فإن مرونة وتطور المؤسسات تعني سهولة وكفاءة تخصيص الموارد بينما العكس من ذلك، فإن ضعف نوعية المؤسسات وتأخرها يعني بالضرورة إعاقة عملية التنمية وتراجعها.

(أنظر : حسين الطلافحة (2013)، سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية، سلسلة الخبراء، العدد 46- مارس، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص7.)

14 : لمزيد من التفصيل حول مضمون ومنهجية حساب مؤشر ممارسة الأعمال للبنك الدولي، أنظر الموقع الإلكتروني الخاص به : *http://www.doingbusiness.org/reports/global-reports*